

البركة

هيئة الرقابة الشرعية

تقدير الرقابة الشرعية
على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 2019/12/31
حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين

السلام عليكم ومرحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

فيشرفنا أن نقدّم لكم التقرير السنوي الآتي، وفقاً لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية.
أولاً: بين يدي التقرير.

لقد كان بنك البركة الجزائري رائداً للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر؛ وهو اليوم، بفضل الله وحسن عونه وتوفيقه، يتبوأ مكانة مرموقة، ضمن مجموعة البركة المصرفية. ونحن نتطلع إلى أن يكون أمودجاً صالحاً للمصارف الإسلامية، التي تلتزم بتشريعات الإسلام وتعاليمه السمحة؛ ويعدّ انتشارها في العالم خير شاهد على نجاحها؛ ويبقى عليها دائماً أن تحافظ على مصداقيتها، بتأكيد هويتها الإسلامية، وإظهار تميزها عن البنوك التقليدية؛ لتصبح الواجهة التي تعكس بصدق صورة الإسلام، كنظام صالح لكل زمان ومكان. إن كلّ المؤشرات والدراسات الموضوعية تؤكد أنّ المصارف الإسلامية تمكّنت من تجاوز العقبات، وإرساخ موقعها في الساحة المصرفية؛ وذلك بالرغم من العوامل التي تحدّ من نشاطها، وتعوق مسيرتها؛ وفي طليعتها المنظومة القانونية السائدة، والتشريعات التي وضعت أصلاً لثلاث تطبيقات البنوك التقليدية. وإذا كنّا في الجزائر، نرحب بصدور نصّ تشريعي يتضمّن أحكاماً خاصّة بالصيرفة الإسلامية، ضمن قانون النقد والقرض؛ فإننا مازلنا نرى ضرورة إصدار نظام قانوني متكامل، خاصّ بهذه الصيرفة المتميّزة؛ فذلك في تقديرنا هو ما يمكّن الصناعة المالية الإسلامية من تطوير منتجاتها، وتنويع استثماراتها، لتستجيب لمطلّبات السوق المصرفية وحاجاتها المتزايدة، ولكي تستطيع مواجهة التحدّيات التي تتعاظم في ظلّ التنافس الشديد، وقوانين منظّمة التجارة العالمية.

ثانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.

02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفتها أحكامها.

03- قررنا تجنب الأرباح الناتجة عن خمس عمليات تمويل، اختلّت شروط صحتها؛ وطلبنا من الإدارة تقييدها في حساب سبل الخيرات، قبل إغلاق السنة المالية.

04- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتزامها بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات. ولم نسجل هذا العام سوى حالتين، قررنا إعادة مبلغهما إلى هذا الصندوق.

05- إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيتكم الموقرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

01- أنّ ما أطلعنا عليه من إجراءات طبقها البنك، خلال السنة المنتهية في 2019/12/31م، قد تمت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.

02- أنّ الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تمّ تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية. ومجالات النفع العام.

03- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا؛ وقد لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، وتنفيذها قراراتها، والتزامها بالمعايير المقررة لمختلف الصيغ التمويلية. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل لتحمل المسؤوليات الواقعة على البنك، في تعاقداته المختلفة؛ ممّا يعزّز مصداقيته، ويبعث على اطمئنان المتعاملين معه، ويحفّزهم لتنفيذ التزاماتهم، باقتناع وارتياح.

والله وليّ الإعانة والتوفيق.

أعضاء الهيئة السادة: أحمد محيي الدين

كمال بوزيدي



رئيس الهيئة
محمد المأمون القاسمي الحسيني

7

عبد الباقي مفتاح

عبد الباقي

نائب رئيس الهيئة
رشيد هلال

رشيد هلال

حرر في 08 جمادى الثانية 1441هـ الموافق 02 فبراير 2020م